

السطو المسلح

كيف يؤدي سوء تنظيم تجارة الأسلحة إلى إصابة التنمية بالشلل

يونيو / حزيران ٢٠١٢



أوكسفام عضو بالتحالف الدولي لمراقبة الأسلحة **control arms**

ملخص

- سوء تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة والذخيرة يضعف قدرة الحكومات على الحفاظ على التقدم في مجال التنمية، سواء بتأجيل أو مفاقمة النزاعات والعنف المسلح، وبتحويل الموارد بعيداً عن أنشطة الحد من الفقر.
- النفقات العسكرية في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات نمت بنسبة 15% بين عامي 2009 و2010، بينما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان بنسبة 9% فقط.
- النقل غير المسؤول للأسلحة يُغذي الفساد، ويؤثر على التنمية والمساءلة. جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض، التي خصصت أكثر من 10% من إنفاقها الحكومي المركزي للجيش في عام 2009، كان تسجيلها ضعيفاً على مؤشر الأرقام القياسية للفساد.
- من خلال التركيز الشديد على التنمية، يمكن أن تساعد معاهدة تجارة الأسلحة في الحيلولة دون وجود عوائق خطيرة أمام التنمية، وفي تدعيم المبادرات الإقليمية للحفاظ على التنمية، وفي تعزيز القدرة الوطنية على "الامتثال للمعاهدة".
- آليات التمويل الحالية موجودة بالفعل، بما يمكن أن يساعد البلدان على أن تمتثل إلى المعاهدة. ففي عام 2010 وحده، تلقى 101 بلداً مساعدات إنمائية ذات صلة مباشرة بتنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني.

التكلفة الإنمائية لعمليات نقل الأسلحة دون رقابة

يؤدي الانتشار غير المسؤول والمفرط للأسلحة والذخيرة إلى تأجيل ومفاقمة النزاعات والعنف المسلح. وهذا هو السبب في أن مبادرات الرقابة على الأسلحة تؤثر تأثيراً كبيراً على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية، فضلاً عن السياسات المتعلقة بالحد من الفقر، وبالتنمية، وبقطاع الأمن والرقابة على الأسلحة، تتمكن الحكومات من توفير البيئة الضرورية للوصول إلى الخدمات الأساسية، وتمكين الشعب من اتخاذ الخيارات والقرارات التي تؤثر على حياته اليومية.

ويؤدي سوء تنظيم تجارة الأسلحة والذخيرة إلى إضعاف قدرة واستعداد الحكومات على توفير هذه البيئات التمكينية. وتذهب مكاسب التنمية في الاتجاه المعاكس نتيجة لإصابة المجتمعات المحلية بالشلل، وإغلاق المدارس، ووجود ضغوط هائلة على النظم الصحية، وعدم تشجيع الاستثمار، وتقويض الأمن.

تُعتبر تجارة الأسلحة من الأعمال التجارية الكبيرة – تشير التقديرات إلى أن مجموع الإنفاق العسكري في العالم بلغ ١.٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٠^١. وتمثل المبيعات إلى الدول^٢ الهشة والمتأثرة بالنزاعات ٧% من مجمل مبيعات الأسلحة (حوالي ١.٧ مليار دولار) في عام ٢٠١٠^٣. وفي العام نفسه، بلغ النصيب العالمي من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ٠.٧% فقط من الإجمالي، وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ٢٧ مليار دولار^٤. وقد حصلت تلك البلدان على ٤.٨ مليار دولار إضافية، في ذلك العام، للمساعدات الإنسانية.

ووفقاً للبنك الدولي، يعيش ١.٥ مليار شخص في المناطق المتأثرة بالهشاشة، أو النزاع، أو العنف الإجرامي المنظم على نطاق واسع؛ ولم يحقق بعد أي بلد من البلدان الهشة منخفضة الدخل أو البلدان المتأثرة بالنزاعات أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية^٥. وهذه البلدان، في المتوسط، تتخلف بنسبة ٤٠ إلى ٦٠% عن سائر البلدان، ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^٦. وتُقدر الأمم المتحدة أنه، بالإضافة إلى المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية، مطلوب ٥٠-٧٠ مليار دولار إضافية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥^٧.

ولهذا، يصبح من المقلق بوجه خاص زيادة الإنفاق العسكري في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات بنسبة ١٥% بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان بنسبة ٩% فقط^٨. لقد كان تفاوت الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية صارخاً؛ حيث تركزت أكبر زيادات في أربعة بلدان، بينما عانى ١٢ بلداً تعاني من تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي بعض الحالات، كان الإنفاق العسكري يزيد بثلاثة أضعاف تقريباً على الإنفاق العام على الصحة أو التعليم. كما يجدر الإقرار بأن النمو في النفقات العسكرية في هذه البلدان قد حدث على الرغم من الركود العالمي.

فقدت أفريقيا بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦ ما يقدر مجموعه التراكمي بمبلغ ٢٨٤ بليون دولار نتيجة للنزاعات المسلحة – أي ما يعادل ١٨ بليون دولار في المتوسط سنوياً. وهو تقريباً نفس المبلغ الإجمالي للمساعدة الإنمائية

الرسمية التي تلقتها القارة خلال هذا الوقت.^٩ وأسفر ذلك عن آثار وخيمة على التقدم الاجتماعي-الاقتصادي. ويقدر البنك الدولي أن التكلفة الاقتصادية لفقدان الإنتاج بسبب النزاع يتراوح من ٢% إلى ٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد الإنفاق العسكري عادة بنسبة ٢.٢% خلال الحروب الأهلية،^{١١} بما يؤدي إلى تقليص ضخم في الموارد المتاحة للتصدي للتهديدات الحرجة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. ولوضع ذلك في سياق: في عام ٢٠٠٨، حدد فريق أفريقيا التوجيهي للأهداف الإنمائية للألفية مطلباً سنوياً بمبلغ ١٤ بليون دولار لرفع مستوى 'فعالية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وحصول الجميع على علاج لمرض الإيدز' في كافة أنحاء القارة.^{١١}

لقد أدى العنف المسلح إلى تقلص الاقتصادات الوطنية في أفريقيا بنسبة مذهلة بلغت ١٥%^{١٢} وتتاثر أيضاً البلدان المجاورة للبلدان التي تعاني من النزاعات، حيث تفقد ما يصل إلى ٠.٧% من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي لكل بلد مجاور لبلد متورط في حرب أهلية.^{١٣} وعلاوة على ذلك، يضع العنف المسلح والنزاع ضغطاً هائلاً على تقديم الخدمات العامة، مما يعني اضطراب الحكومات والمسؤولين الحكوميين إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن الإنفاق. في زامبيا، يتكلف علاج مريض الملاريا ١٠-١٥ دولار، أو توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ودورة علاجية مدتها شهر من أدوية السل في المراكز الصحية الحكومية.^{١٤} وبهذه المعدلات، يصبح من الممكن توسيع نطاق تقديم الخدمات للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأمراض الرئيسية؛ هذا مع معرفة أن الإنفاق السنوي على الصحية للفرد في زامبيا هو ٤٨ دولار.^{١٥} ويتدهور هذا الاستثمار بشكل شامل عندما يصبح على المستشفيات، بدلاً من ذلك، أن تعالج المرضى المصابين بجراح من جراء طلقات نارية أو ألغام الأرضية مضادة للأفراد، بتكلفة تتراوح بين ١٠٠ و ٣,٠٠٠ دولار للفرد.

حتى في البلدان المستقرة نسبياً مثل زامبيا، تستمر الأدلة في تبيان أن الأموال المخصصة للتخلص من آثار العنف المسلح تؤدي إلى إضعاف تقديم الخدمات. ونتيجة لذلك، تصبح فوائد السلام والاستقرار بطيئة في الوصول إلى أضعف أفراد المجتمع. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في الدول الهشة أو المتأثرة بالنزاع، وفي البلدان التي خرجت مؤخراً من النزاع. كما أن انعدام الأمن هذا يخلق غالباً الظروف التي تحرك الطلب على أدوات العنف، مما يؤدي بدوره إلى تقويض سيادة القانون، وتناقص الأمن، وتعميق الفقر والمعاناة في دائرة مفرغة.

الآثار المترتبة على الإنفاق العسكري في إريتريا

لا يزال الجيش في إريتريا أكبر متلق لموارد الحكومة المركزية. تشير تقديرات عام 2006 إلى أن الإنفاق العسكري كان يعادل 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي (163 مليون دولار بالأرقام المطلقة) – أي أعلى ثامن نصيب في العالم في ذلك العام. ويعمل بالقوات المسلحة 9.3% من مجمل القوى العاملة في البلد، وهي أعلى نسبة في أفريقيا حتى الآن. وقد بلغت واردات الأسلحة في إريتريا ما يقرب من 35% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة خلا الفترة بين عامي 2000 و2006. وهذه مسألة مهمة، لأن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إريتريا كانت تمثل في متوسط ما يبلغ 36% من إجمالي الدخل القومي للبلد في تلك الفترة.

لقد أدى تحديد الأولويات الخاصة بالإنفاق العسكري إلى خنق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية بطرق عديدة. وعلى سبيل المثال، كان الإنفاق على الصحة في عام 2011 يبلغ 1.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وكان يمثل 2% فقط على التعليم، مما أسفر عن معدل يبلغ 58% فقط فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة لمن في سن 15 وأكبر. ولا تزال إريتريا متخلفة كثيراً عن بقية أفريقيا في مؤشرات التنمية البشرية، وتحتل عالمياً الموقع 177 من 187 بلداً على دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن مؤشراتها سيئة على أدلة الشفافية والفساد، مثل دليل إدراك الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية.

المصدر: CIA World Factbook 2011; OECD DAC (2008), p.41.; UNDP Human Development Index (2011)

تأثير الفساد وانعدام المساءلة

لقد أتاحت الطبيعة السرية المعروفة لتجارة الأسلحة ازدهار الفساد. وتواصل العديد من الحكومات اتباع السرية حول تفاصيل ميزانياتها الدفاعية، وفي بعض الحالات يأتي الإنفاق العسكري من مصادر خارج الميزانية ولا تتمتع باليات الرقابة العامة أو لديها القليل منها.^{١٦} كما أدى عدم تنظيم تجارة الأسلحة إلى تيسير المشتريات غير المسؤولة. إن جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض، التي كانت تخصص أكثر من ١٠% من إنفاقها الحكومي المركزي للجيش في عام ٢٠٠٩، كانت مؤشرات ضعيفة على أدلة الفساد في ذلك العام، مثل دليل إدراك الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية.^{١٧}

ويصدق ذلك أيضاً عند توسيع نطاقه ليشمل البيانات التي توفرت مؤخراً قبل عام ٢٠٠٩ لبقية البلدان في هذين التصنيفين.

وفي ظل غياب هياكل القوية تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية، لا يمكن أن تترسخ عمليات التنمية أو تتجح في تغيير الحياة.

قدرت منظمة الشفافية الدولية، في عام ٢٠٠٥، التكلفة العالمية للفساد في قطاع الدفاع بأنها تبلغ في الحد الأدنى ٢٠ مليار دولار سنوياً، استناداً إلى بيانات من البنك الدولي و"سيبري".^{١٨} وهو ما يعادل مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى العراق، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وباكستان، وبنجلاديش، في عام ٢٠٠٨؛ أو المبلغ الإجمالي الذي تعهدت به مجموعة الثمانية في لاكويلا عام ٢٠٠٩ لمكافحة الجوع في العالم.^{١٩}

إن الصفقات الفاسدة في مجال الأسلحة لا تؤثر على أمن البلد المتلقي فحسب، بل تشكل أيضاً تكلفة فرصة مهمة على البلدان أن تضعها في حساباتها. ففي عام ١٩٩٩، أثارت صفقة أسلحة بين جنوب أفريقيا وعدد من شركات الدفاع الأوروبية العديد من مزاعم الفساد. كان تقدير الميزانية الأولية يبلغ 9.2 مليار (١.٢ مليار دولار)، لكن المبلغ ارتفع إلى 66 مليار (٩.١ مليار دولار) في عام ٢٠٠٥.^{٢٠} ولوضع ذلك في سياق، أصبح الأمر بحلول عام ٢٠٠٨ أنه لكل R1 أنفقته حكومة جنوب أفريقيا على تقديم المساعدة لمواطنيها المصابين بمرض الإيدز، كانت تنفق ما يعادل R7.63 على تمويل صفقة الأسلحة.^{٢١} في بلد يبلغ معدل البطالة الرسمي فيه حوالي ٣٠%، كان يمكن استثمار الأموال الإضافية التي حُصصت لهذه الصفقة في مبادرات مهمة إنتاجية ومفيدة اجتماعياً.^{٢٢}

وبإيجاز، تؤدي عمليات النقل غير المسؤولة للأسلحة إلى تقويض جهود التنمية عندما:

- تقود سهولة توفر الأسلحة التقليدية والذخائر والحصول عليها إلى الشروع في عنف مسلح ونزاع، وإطالته، ومفاقمته؛
- تؤثر عمليات نقل الأسلحة على آفاق السلام، وتقوض سيادة القانون وجهود المصالحة في بيئات ما بعد انتهاء النزاع؛
- يؤدي الإنفاق على الأسلحة إلى زيادة الدين الوطني، وتحويل الأموال الحيوية والمحدودة بعيداً عن الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية؛
- ينضم أو يشجع الإنفاق على الأسلحة الفساد المنتظم.

مبادرة تبادل التعزيز:

ترسيخ التنمية في معاهدة تجارة الأسلحة

١. الحيلولة دون وجود عوائق خطيرة أمام التنمية

على الرغم من أن معاهدة تجارة الأسلحة ليست الدواء الشافي من كل داء، فإنها تمثل أداة رئيسية تعوق المشتريات غير المسؤولة للأسلحة والمزرعة للاستقرار. إن الإدراج الحاسم لمعايير التنمية في معاهدة تجارة الأسلحة، فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، سيضمن عدم نقل الأسلحة إلى أماكن مثل ميانمار؛ حيث كانت قيمة واردات الأسلحة في عام ٢٠٠٦ تعادل نسبة مذهلة بلغت ٧٢% من جميع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقاها هذا البلد في العام نفسه.^{٢٣} وهناك أمثلة بارزة أخرى في ذلك العام تضم اليمن (٧١%) وإريتريا (٣٤%).^{٢٤}

هناك حالة أخرى كان يمكن فيها وجود معاهدة لتجارة الأسلحة أن يحول دون عملية نقل للأسلحة، وهي حالة قيام شركة بريطانية في عام ٢٠٠١ ببيع نظام مراقبة جوية عسكرية لأغراض مدنية إلى تنزانيا بما قيمته ٢٨ مليون جنيه استرليني. وفي ذلك الوقت، أفادت منظمة الطيران المدني الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأن النظام "غير كاف وباهظ التكلفة" لمراقبة الطيران المدني.^{٢٥} كما يُقال أن أحد مسؤولي الصناعة السابقين تلقى رشوة قدرها ٨ ملايين جنيه استرليني، أي ما يعادل تقريباً ثلث قيمة مجمل الصفقة.^{٢٦}

٢. تعزيز المبادرات الإقليمية للحفاظ على التنمية

هناك عدد من الصكوك الإقليمية التي تلزم الدول على تقييم الأثر الإنمائي لعمليات نقل الأسلحة في البلدان المتلقية، مثل: اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات بشأن تنفيذ بروتوكول نيروبي، والموقف الموحد للاتحاد الأوروبي، واتفاق واسينار. ويجب أن تضمن معاهدة تجارة الأسلحة عدم البخس من قيمة العتبات الإقليمية، بشأن الآثار المترتبة على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، كما يجب أن تنشئ بنية تعزز هذه المعايير الدنيا.

٣. تعزيز القدرة الوطنية لتتمكن من "الامتثال إلى المعاهدة"

اقترحت العديد من الدول ضرورة أن تضع معاهدة تجارة الأسلحة آليات للحد من تسريب الأسلحة من السلطات والأسواق المختصة إلى للجماعات غير المشروعة، أو الإرهابية، أو السرية. وتتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في ضمان تدريب مسؤولي قطاع الأمن تدريباً مناسباً ومنحهم حوافز للقيام بوظائفهم على أعلى مستوى. إن المشاريع التي تركز على إصلاح القطاع الأمني تهدف إلى تحقيق ذلك تحديداً، وهناك ثلاثة مجالات ترتبط ارتباطاً مباشراً بمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي:

- رصد وتدريب أو إعادة تدريب المديرين المدنيين وقوات الشرطة من خلال المهام الشرطة الروتينية؛
- التدريب في مجال الجمارك وإجراءات مراقبة الحدود؛
- الإشراف المدني والرقابة الديمقراطية على نفقات الأمن.

إن المساعدة الدولية وآليات التعاون لمعاهدة تجارة الأسلحة يجب أن ترتبط صراحة بهذه المبادرات التكميلية. ويرجع ذلك في الأساس إلى أن المجالات ذات الصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة مؤهلة أيضاً لآليات التمويل القائمة – لا سيما من خلال ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي واقع الأمر، توضح الإحصاءات أن الدول مستعدة لتقديم الدعم المالي لهذه الأولويات. لقد بلغ الإنفاق التراكمي على أنشطة قطاع الأمن المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، من الجهات المانحة الرئيسية في عام ٢٠١٠، ما قيمته ٨٣٢.٥ مليون دولار.^{٢٧} وحتى بعد إجراء تعديل لأفغانستان (١٢٤.٣ مليون دولار)، بلغت نفقات قطاع الأمن المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية في عام ٢٠١٠ ما يزيد على ٧٠٨ مليون دولار. لقد تلقى ١٠١ بلداً، بما فيها أفغانستان، مساعدة في عام ٢٠١٠؛ مع حصول كل من إندونيسيا وأنغولا والسودان وهاييتي ما يتجاوز ٢٠ مليون دولار كتمويلات.^{٢٨}

دعوة إلى العمل وتوصيات للمفاوضين

إن توفر معايير محددة بشأن التنمية، إلى جانب معايير أخرى بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هو أفضل طريق لضمان عدم تأثير مبيعات الأسلحة تأثيراً سلبياً على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. لن توقف هذه المعايير العمليات المشروعة لنقل الأسلحة، التي يمكن أن تساعد في توفير فضاء آمن للتنمية.^{٢٩}

هناك خمسة طرق يمكن من خلالها أن تشمل اللغة المحددة في المعاهدة التنمية بالحماية.

دبياجة المعاهدة يجب أن تتضمن إشارة إلى جميع الالتزامات القانونية التي تركز على التنمية، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات وعهود الأمم المتحدة ذات الصلة، وغيرها من المعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى الملزمة قانوناً مثل: الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ويجب أن تعترف بالعلاقة التكافلية بين مراقبة التسلح، والسلام والأمن، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. كما يجب أن تعترف أيضاً بتبعات سوء مراقبة التسلح على العنف المسلح، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والفساد، والفقر، والانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتشريد الناس، والجريمة المنظمة، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات.

معايير معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تنص على وجوب حظر نقل الأسلحة التقليدية في حالة وجود خطر كبير أن تلك الأسلحة من شأنها الإضرار جدياً بتقليص الفقر. كما يجب أن تمنع معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً عمليات النقل التي تؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وعلى ظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، أو التي تتعارض مع مبدأ أقل تحويل للتسلح من موارد بشرية واقتصادية. ويجب أن تنشئ المعاهدة مجموعة من مقاييس مكافحة الفساد، التي يمكن أن تستخدمها الدول لتقييم عمليات نقل محددة على أساس حالة بحالة. وينبغي أن تركز هذه المقاييس على أنواع الأسلحة التي يمكن تصديرها، والمستخدمين النهائيين، وعناصر الرقابة ذات الصلة الموجودة بالفعل في البلدان التي يتمركز فيها المستخدمون النهائيون. كما يجب أن تركز هذه المقاييس أيضاً على السماسرة/الوكلاء/الوسطاء واللجان المتلقية، فضلاً عن القيمة السعرية/المالية للصفقة محل البحث.

نطاق معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن يضمن أنها شاملة. ويجب أن يشمل أدوات العنف التي تقوض بدرجة كبيرة من الجهود الرامية إلى تقليص الفقر - لا سيما الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، والذخيرة التي تجعل هذه الأسلحة فتاكة.

آليات التعاون المساعدة الدولية المحددة في معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تضمن اتخاذ الدول لتدابير استباقية لتحقيق أهداف المعاهدة وغاياتها. ويجب أن يتضمن ذلك، عملياً، تشجيع أو تعزيز برامج التنمية، والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهو ما يعني أن المساعدة يجب أن تتجاوز نقل التكنولوجيا أو المساعدة البيروقراطية - فالمشاريع والبرامج يجب أن تساعد على الوفاء بالأهداف والأولويات الإنمائية للبلدان الشريكة.

وأخيراً، لتحسين الشفافية والمساءلة، فإن **تنفيذ** متطلبات المعاهدة يجب أن يلزم الدول الأطراف بنشر تقارير وطنية سنوية، دقيقة وشاملة، حول النقل الدولي للأسلحة التقليدية.

الهوامش

¹ انظر:

SIPRI (2011) 'Background Paper on SIPRI Military Expenditure Data, 2010', Stockholm, Sweden. <http://www.sipri.org/research/armaments/milex/factsheet2010>

² قائمة الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات هي عبارة عن تركيب يضم ثلاثة أدلة حول الدول الهشة: البنك الدولي "البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط"، السياسة الخارجية "دليل الدول الهشة"، وجامعة كارلتون "مشروع الدول الفاشلة والهشة". وتضم القائمة المركبة 23 بلداً موجوداً في الأدلة الثلاثة، كما تضم اليمن (تسجل رقمًا مرتفعاً على دليل البنك الدولي ودليل السياسة الخارجية، لكنها لا تظهر على دليل جامعة كارلتون) وسوريا (تم تضمينها نتيجة لاستمرار الاضطرابات المدنية التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2010).

³ انظر:

SIPRI Arms Transfers Database (2010), 'Trend Indicator Value table of Top 200 importers', <http://www.sipri.org/databases/armstransfers>

يرتكز التصنيفان 'ذات الدخل المنخفض' و'ذات الدخل المتوسط المنخفض' على نظم التصنيف القطري في البنك الدولي. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع: <http://data.worldbank.org/about/country-classifications>

⁴ مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية لا يشمل المساعدة الإنسانية، وهو عبارة عن قيمة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية كما ترد في قاعدة البيانات الإحصائية للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر:

World Bank (2012), World Development Indicators, <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>; OECD DAC 'Development Database on Aid from DAC Members'. <http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=TABLE2A>

⁵ انظر:

World Bank (2011) 'World Development Report 2011: Conflict, Security and Development', Washington, p.5

⁶ المرجع السابق، ص 62.

⁷ يستند هذا التقدير إلى توقعات عام 2006 بشأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 152 مليار دولار في عام 2010 وإلى 195 مليار دولار في عام 2015. وتوضح قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت إلى 141 مليار دولار في عام 2010، وبالتالي تظل هذه التوقعات مناسبة. انظر:

UN Millennium Campaign (2006) 'Expanding the Financial Envelope to Achieve the Goals'. http://www.unmillenniumproject.org/documents/table_8.gif

⁸ تم إحصاء جميع البيانات المتاحة بشأن الإنفاق العسكري والمساعدة الإنمائية الرسمية المقارنة بالقائمة المركبة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاع، وتحديد نسبة مئوية للتغير في مجموعتي البيانات بين عامي 2009 و2010 - وهي السنوات الأخيرة التي تتوفر بياناتها للفئتين. وتوضح بيانات البنك الدولي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 12 بلداً من بين بلدان القائمة التي تضم 25 بلداً من البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاع قد شهدت انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي 2009 و2010، وشهدت تسعة بلدان زيادة معتدلة تتراوح بين 3 و107 مليون دولار، بينما شهدت 4 بلدان زيادات ضخمة لا تقل عن 900 مليون دولار أو أكثر. ولا تشمل بيانات المساعدة الرسمية المساعدات الإنسانية المقدمة في عام 2010؛ ذلك أن أرقام المساعدات الإنسانية شهدت انحرافاً من جراء زلزال هايتي في يناير/كانون الثاني 2010، مما أدى إلى زيادة ضخمة في المساعدات المرسلّة إلى هايتي من 2009 (142 مليون دولار) إلى 2010 (1.56 بليون دولار). وفي واقع الأمر، إذا أدمجنا بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنسانية، مع ضبط الأثر الناتج عن مساعدات هايتي في هذا التحليل، فإن إجمالي المساعدات المقدمة إلى هذه القائمة من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات سوف كان سينخفض بين عامي 2009 و2010 بنسبة 3%. أما البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية، فتقديرها محافظ لأن التحليل استبعد سلسلة البيانات غير المكتملة، حيث لم تتوفر سوى بيانات سنة واحدة فقط من فترة السنتين. لم يستخدم هذا التحليل سوى البيانات المؤكدة من قاعدة بيانات الإنفاق العسكري في "قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام" (سيبري)، وليس التقديرات الموضوعة بين قوسين المقدمة لبعض البلدان وللبعض السنوات.

⁹ انظر:

Oxfam, IANSA, and Saferworld (2007) 'Africa's Missing Billions', p.9. <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/africas-missing-billions-international-arms-flows-and-the-cost-of-conflict-123908>; OECD DAC, Development Database on Aid from DAC Members, op. cit.

¹⁰ البنك الدولي (2011)، مرجع سابق، ص 65.

¹¹ انظر:

M. Lawson et al. (2007) 'The World is Still Waiting', Oxfam International, pp.27-28. <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/the-world-is-still-waiting-broken-g8-promises-are-costing-millions-of-lives-115041>

¹² انظر: (Oxfam, IANSA, and Saferworld (2007) ، ص 9. للاطلاع على تعريف 'العنف المسلح'، انظر:

UN, A/64/228 (2009) 'Promoting Development through the Reduction and Prevention of Armed Violence'.
<http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/UNSG-Report-Armed-Violence.pdf>

^{١٣} البنك الدولي (2011)، مرجع سابق، ص 56.

^{١٤} انظر:

M. Valenti, C.M. Ormhaug, R.E. Mtonga, and J. Loretz (2007) 'Armed Violence: A Health Problem, a Public Health Approach', *Journal of Public Health Policy*.
<http://www.ipnw.org/pdf/ValentiOrmhaugMtongaLoretz.pdf>

^{١٥} المرجع السابق.

^{١٦} بحث غير منشور، تم إعداده بتكليف من منظمة أوكسفام بريطانيا في عام 2010.

^{١٧} استُخدمت تصنيفات البنك الدولي لتحديد قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض. ومن بين 91 بلداً مُصنفاً في هاتين الفئتين، لم تتوفر بيانات حول السنوات العشر الماضية لـ 41 بلداً. أما بالنسبة للبلدان المتبقية، وعددها 50 بلداً، فقد توفرت بيانات لعام 2009 لـ 29 بلداً، وبيانات لعام 2008 لثمانية بلدان أخرى (مع بيانات عام 2005 لأربعة بلدان؛ وبيانات عام 2004 لبلدين؛ بينما وفر كل عام من أعوام 2003، 2002، و2001، و2000 بيانات عن بلد إضافي واحد). وهناك أحد عشر بلداً في عام 2009، وأربعة بلدان إضافية في عام 2008، وثلاثة بلدان أخرى في عام 2005، وبلدان أخران في عام 2004، وبلد واحد في عام 2000 خصص كل منها أكثر من 10% من إنفاقها الحكومي المركزي للجيش في تلك السنوات، وسجلت متوسطاً يبلغ 2.63 من أصل 10 على دليل إدراك الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية.
<http://bit.ly/auu41z>

^{١٨} انظر، على سبيل المثال:

'UK Strategic Export Controls, Session 2010–11. Evidence submitted by Transparency International'.
<http://bit.ly/dXnkh4>

^{١٩} انظر: 'OECD DAC, 'Development Database on Aid from DAC Members'، مرجع سابق.

^{٢٠} انظر:

Feinstein (2007) 'After the Party. A Personal and Political Journey inside the ANC', pp.208-36; J. Cilliers (1999) 'Defence Acquisitions – Unpacking the Package Deals', ISS. <http://bit.ly/h2NgSd>

^{٢١} انظر: Feinstein (2007)

^{٢٢} المرجع السابق.

^{٢٣} انظر:

K. Kotoglou, D. Basu Ray, and S. Jones (2008) 'Monitoring Resource Flows to Fragile States 2007', OECD/DAC Fragile States Group, p.40. <http://www.oecd.org/dataoecd/4/21/41680220.pdf>

^{٢٤} المرجع السابق.

^{٢٥} انظر: A. Hosken (2009) 'BAE: The Tanzanian connection', BBC. <http://bbc.in/4DWSc0>

^{٢٦} انظر: R. Neate (2010) 'BAE radar verdict', *The Telegraph*. <http://bit.ly/ef6UqR>

^{٢٧} انظر: OECD StatsExtracts, 2012

^{٢٨} تجدر الإشارة إلى أن مبلغ 832.5 مليون دولار يصل إلى أقل من 1% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وبينما ترى منظمة أوكسفام أن استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في أنشطة قطاع الأمن يُعد أمراً مقبولاً ويمكن أن يفيد التنمية الاجتماعية-الاقتصادية على المدى الطويل، فإن هذا الإنفاق لا يجب أن يصبح أولوية على القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصحة، أو التعليم، أو الزراعة.

^{٢٩} 'إن نقل المعدات العسكرية والأمنية بصورة مسؤولة ومنظمة يمكن أن يساعد الدولة على الوفاء باحتياجاتها الشرعية في للدفاع وللجيش وللشرطة؛ وهو ما يمكن أن يساعد على توفير الأمن والاستقرار الضروريين للتنمية.' انظر:

K. Nightingale, (2008) 'Shooting Down the MGDs', Oxfam International, p.4
http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp120%20Shooting%20down%20the%20MDGs_FINAL%201Oct08.pdf

كتب هذه الورقة ديبايان باسو راي. وتشكر منظمة أوكسفام كلاً من كريس ستيفنسون-دريك، وأنا ماكدونالد، وإد كيمس، وجوناثان مازلياه، ودانييل غوريفان، وكثير مورتيمر، والإدارة القانونية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومارتن بوتشر، وهيلينا وال، ونيكولاس فيركن، للمساعدة في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى مراسلة البريد الإلكتروني التالي:
advocacy@oxfaminternational.org

تخضع هذه المطبوعة لحقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه، لأغراض تخص تقييم التأثير. عند النسخ في أية ظروف أخرى، أو إعادة استخدام النص في مطبوعات أخرى، أو ترجمته أو تعديله، يجب الحصول على إذن، وقد يتطلب الأمر سداد رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة صحيحة في وقت طبعتها.

نشرت من قبل أوكسفام بريطانيا لمنظمة أوكسفام الدولية، برقم (ISBN) 978-1-78077-107-6 في يونيو/حزيران 2012.

أوكسفام بريطانيا: Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK .

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في 92 بلداً لإيجاد حلول دائمة للفقر والظلم، للاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أي من المنظمات الأعضاء بالتحالف الدولي لمراقبة الأسلحة أو زيارة موقعنا على الإنترنت: www.oxfam.org



OXFAM

www.oxfam.org